تقديم

يصدر المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، وللسنة العاشرة على التوالي، تقريره السنوي الاســـتراتيجي، حيث يقوم من خلاله برصد واستعراض أهم المستجدات والعوامل التي أثرت على المشـــهد الإسرائيلي، كما يحاول أن يستشرف وجهة التحولات في المرحلتين القريبة والمتوسطة. وكما جرت عليه العادة منذ إطلاق تقرير مدار الأول قبل عقد من الزمان، فقد شارك في كتابته وإعداده هذا العام مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

يتناول التقرير المشـــهد الإســـرائيلي في ســـبعة محاور مركزية: العلاقات الإسرائيلية –الفلســـطينية مع التركيـــز على العملية التفاوضية بشـــكل خاص، المحور السياســـي الداخلـــي، محور العلاقات الخارجيـــة، المحور الأمني–العســـكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيراً محور «الفلســـطينيون في إســـرائيل». ويقدم للتقرير ملخص تنفيذي يجمل أهم المتغيرات الاســـتراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتها الداخلية والإقليمية.

التقرير الاستراتيجي العاشر
ملخص تنفيذي

د. هنيدة غانم

تأثرت إسـرائيل العام ٢٠١٣ بجملة مـن التطورات والمتغيرات الاسـتراتيجية، التي أسـهمت بشـكل مباشـر في صياغة توجهاتها وبلورة سياسـاتها وخياراتها الداخلية والإقليمية والدولية.

ويقف على رأس هذه المتغيرات اسـتئناف المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية بوساطة أميركية نشـطة، وذلك في ظل تشـكيل حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة ذات الطابع اليميني، والتلويح بإنزال «عقوبات» على إسـرائيل في حال تسـببها بفشل هذه المفاوضات ولا سيما من جانب أوروبا، واسـتمرار الاضطرابات الإقليمية في الدول المجاورة لإسـرائيل، خاصة في سورية ومصر وما رافقها من تهميش مرحلي على الصعيد الإقليمي للقضية الفلسطينية وصعـود قضايا إقليمية جديدة، وأخيرًا توقيع اتفاق جنيف بين مجموعة الدول ٥+١ وإيران بخصوص المشروع النووي الإيراني وتأثيره على خارطة التحالفات الإقليمية ومكانة إسرائيل في هذه التحالفات وعلى السياسـة العامة التي تبناها نتنياهو منذ عودته إلى تسلم منصب رئيس الحكومة، والتي اتسـمت بوضع الموضوع الإيراني في رأس سلم الأولويات، ومحاولة فرض التوجه الإسـرائيلي المتعلق بتسوية هذا الموضوع على الولايات المتحدة والعالم، وهو توجه مستند إلى سياسة العقوبات شديدة الوطأة والتلويح بخيار القبضة الحديدية العسكرية.

العودة إلى العملية التفاوضية- سيناريوهات وتوقعات

تشـهد العملية التفاوضية انتعاشا وزخما لم تشهده منذ مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، وهو ما يجعل منها بحسـب عدة قراءات إسرائيلية ودولية حدثا حاسمًا من شأنه

أن يؤثر على وجهة المنطقة ومستقبلها. ويأتي الاهتمام البالغ والجهد الكبير الذي يبذله وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في إطار السعي نحو التوصل إلى اتفاق لحل في ظل وضع إقليمي هائج ومتغير، تحولت فيه قضية الصراع مع إسرائيل إلى قضية ثانوية بالنسبة للدول العربية التي تنشغل بأوضاعها الداخلية وبمواجهة الآثار المترتبة على «الربيع العربي». وفيما تعتبر بعض القراءات هذا الانشغال «فرصة» لنجاح كيري في مهمته، إذ أنه يعطي بحسب ما أشار دنيس روس مثلا مساحة أوسع للطرفين للمناورة وتمرير اتفاقيات من غير التعرض للضغط، فإن الأصح القول إن البيئة الإقليمية الحالية تشكل وفق عدة قراءات إسرائيلية فرصة خاصة لتقوية الموقف الإسرائيلي في المفاوضات، ولفرض تسوية تتماشى مع رؤيتها، وذلك على مستويين:

يقف على رأس متغيرات العام ٢٠١٣ استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بوساطة أميركية نشطة، وذلك في ظل تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة ذات الطابع اليميني

١. **المستوى الجيو- استراتيجي:** تسهم حالة عدم الاستقرار والصراعات الدموية التي تصيب دول الشرق الأوسط في إظهار إسرائيل على أنها البقعة الآمنة الوحيدة في الشرق الأوسط، والتي يمكن فعليا عقد تحالفات استراتيجية معها، وهو المنظور الذي حاولت إسرائيل جاهدة بناءه على مرّ السنين ونجحت فعليا في ذلك عندما تحولت تدريجيا إلى حليف الولايات المتحدة الأول والأهم. كما أن تفاقم الحرب الأهلية في سورية، وخطر تفكك الدولة، وكم العنف الممارس فيها، يعزز وفق القراءات الإسرائيلية من مكانة إسرائيل الجيو– استراتيجية هذه، ويترجم هذه الصورة إلى رأس مال سياسي قابل للمقايضة والتبادل، فيما يسهم في إظهار الطرف العربي على أنه متغير وغير ثابت وضعيف ولا يمكن الركون اليه.

٢. **المستوى السياسي- الدبلوماسي:** يؤدي انشغال الدول العربية المستمر بالتغيرات الداخلية العاصفة، إلى تحول القضية الفلسطينية من قضية مركزية، إلى قضية ثانوية رسميا وشعبيا. وانعكس هذا التحول على وزن «القضية الفلسطينية» في ميزان التحالفات الصاعدة والصراعات المحتدمة بين المحاور المختلفة، إذ لم تعد إسرائيل تتصدر قائمة الأعداء التي تنشغل بها عديد من الدول العربية الرئيسة، التي حولت انشغالها إلى قضايا داخلية عربية وخارجية. يعزز هذا الوضع كما ترى القراءات الإسرائيلية فعليا من قدرة إسرائيل على المناورة أمام الجانب الفلسطيني، ويتيح لها فرصة لفرض وقائع على الأرض من غير إثارة عواصف دبلوماسية، كما يفتح أمامها مساحة أوسع للتحرك والمناورة امام الضغوطات الأميركية أو الأوروبية المفترضة، ونافذه لفرض اتفاق وفق رؤيتها.

تشهد العملية التفاوضية انتعاشا وزخما لم تشهده منذ مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، وهو ما يجعل منها بحسب عدة قراءات إسرائيلية ودولية حدثا حاسمًا من شأنه أن يؤثر على وجهة المنطقة ومستقبلها

وإضافة إلى ما توفره البيئة الإقليمية من مساحة مناورة واسعة للتحرك والضغط (بالأساس على الفلسطينيين)، وبالتالي للتوصل إلى اتفاق ما، فإن **هناك عاملين اثنين**

أيضا يعززان من فرص التوصل إلى اتفاق «سلام» أو اتفاق «إطار»، وهما:

١. مخاوف إسـرائيل من الانزلاق إلى دولة ثنائية القومية: وفي هذا السياق يرغب نتنياهو في قطع الطريق أمام هذا السـيناريو الذي يعني نهاية «الدولة اليهودية»،[١] والذي يتم التحذير منه في إسرائيل في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني .

٢. عامل شـخصي مرتبط بشـخصية نتنياهو، فهو على العكس من الصورة التي يحاول بثها كرئيس وزراء عنيد، قابل «للاستجابة للضغط»، وقابل لتغيير مواقفه في حال توفر ضغـط حقيقي من الجانب الأميركي عليه، ويمكننا هنا أن نشـير إلى المرات التي غير موقفه فيها تحت الضغط، مثل اتفاق الخليل، إطلاق سـراح أحمد ياسـين بعد فشـل عملية اغتيال خالد مشـعل، الموافقة على تجميد البناء في المسـتوطنات عشـرة أشهر خلال العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

تسـهم حالـة عـدم الاسـتقرار والصراعات الدمويـة التي تصيب دول الشـرق الأوسـط فـي إظهار إسـرائيل على أنها البقعة الآمنة الوحيـدة فـي الشـرق الأوسـط، والتي يمكن فعليا عقد تحالفات استراتيجية معها.

ورغم أن البيئة الإقليمية قد تشـكل عاملا داعما للتوصل إلى اتفاق ملائم بالأسـاس لإسـرائيل، إلا أنها أيضا قد تشـكل عاملا كابحا للجانب الإسرائيلي الذي قد يجد في حالة عدم الاستقرار والتفكك الذي يتهدد دولا مثل سورية وليبيا بمثابة دافع لعدم إبرام اتفاق مع الجانب الفلسـطيني خوفا من «انقلابات مستقبلية» تؤدي في ظروف معينة إلى صعود قوى معادية كما حدث في غزة مسبقا.

أدى انشـغال الـدول العربيـة بالتغيرات الداخلية العاصفة، إلى تحـول القضية الفلسـطينية من قضيـة مركزية، إلى قضية ثانوية رسميا وشعبيا.

وناهيك عن هذا التوجس الذي تحدث عنه عدة سياسـيين ومحللين، توجد مجموعة من العوامل والإشارات التي تقلل من احتمال نجاح مهمة كيري في التوصل إلى اتفاق:

١. **تركيبة الحكومة الحالية والتوجهات الأيديولوجية لرئيسـها بنيامين نتنياهو:** تعـد حكومة نتنياهـو الثالثة واحدة من أكثر الحكومات يمينية في تاريخ إسـرائيل، سـبعة من الوزراء من الليكود وخمسة من إسرائيل بيتنا، وثلاثة من البيت اليهودي، إضافـة إلى ٥ وزراء من حزب يوجد مسـتقبل واثنين من حزب الحركة. يشـار إلى أن خمسـة من الوزراء يسكنون في المستوطنات. والأهم أن من يقف على رأس هذه الحكومة هو بنيامين نتنياهو ذو الفكر اليميني الذي يكرر أن الضفة الغربية هي جزء من أرض إسـرائيل، كما أوضح في خطاب بار إيلان الثاني وذلك في إطار مطالبته من الفلسـطينيين بالاعتراف بإسـرائيل دولة يهودية:[٢] «فيما يتعلق بالدولة اليهودية، طالبت [الفلسطينيين] آنذاك بالاعتراف بها. وقد سألتهم آنذاك: لماذا لا توافقون على الاعتراف بالدولة اليهودية؟ إننا [إسـرائيل] نوافق علـى الاعتراف بدولتكم القومية رغـم أن الثمن باهظ للغاية كونها تضع يدها[٣] على أراض نعتبرها جزءاً من وطننا». وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نتنياهو قد يقول هذا في إطار ما يسمى الاستهلاك الداخلي، فإنه أيضا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الاستهلاك الداخلي، هو فعليا

رغم أن البيئة الإقليمية قد تشكل عامـلا داعمـا للتوصـل إلـى اتفـاق ملائـم بالأسـاس لإسـرائيل، إلا أنهـا أيضا قد تشـكل عاملا كابحا للجانب الإسـرائيلي الـذي قد يجد في حالة عدم الاسـتقرار والتفكك الـذي يتهـدد دولا مثـل سـورية وليبيـا بمثابـة دافـع لعـدم إبـرام اتفاق مع الجانب الفلسطيني.

موجه للخيارات السياسية للأحزاب الإسرائيلية التي تتنافس على مخزون المصوتين، وأنه في إطار المنظومة الإســرائيلية السياسية وديناميكيتها الداخلية غالبا ما تطغى السياســات الداخلية والحســابات الحزبيــة في كثير من الأحيان على السياســات الخارجيــة، وهــو ما يتعاظم أصلا في ظل وجود حكومة ذات توجه يميني شــعبوي. وفيمــا يبدو للوهلة الأولى أن الحكومــة تتنازعها توجهات متمايزة بين تيار براغماتي يضم حزب الحركة ويوجد مســتقبل، وآخر متشدد يميني يضم حزب البيت اليهودي وإسرائيل بيتنا وتيار موشيه فيغلن وداني دنون في الليكود، فإن هذه النزاعات تبقى ضمن تقسيم الأدوار، ولا تشكل على الأقل في المدى المنظور أي تهديد على الحكومة واستمراريتها، ولا تملك مرحلياً قوة لتغيير توجهاتها السياسية.

شـهد عـام ٢٠١٣ تكثيفـا غيـر مسـبوق منـذ عقـد كامـل فـي البنـاء الاسـتيطاني، مـا يشـي فعليا بعـدم جدية إسـرائيل في المفاوضات. فقد سجل البناء في المستوطنات أعلى ارتفاع له منذ عقـد كامل، ووصل فـي عام ٢٠١٣ إلى نسبة ١٢٣٪.

٢. **الممارسة الفعلية للحكومة وتآكل فرص حل الدولتين:** شهد عام ٢٠١٣ تكثيفا غير مســبوق منذ عقد كامل في البناء الاستيطاني، ما يشي فعليا بعدم جدية إسرائيل في المفاوضات. فقد ســجل البناء في المستوطنات أعلى ارتفاع له منذ عقد كامل، ووصل في عام ٢٠١٣ إلى نسبة ١٢٣٪، وذلك بحسب ما جاء في إحصائيات منشورة من قبل دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. وتم بحسبها عام ٢٠١٣ البدء ببناء ٢٥٣٤ وحدة ســكنية جديــدة في الضفة الغربية (من غير القدس) وهــو ضعف عدد الوحدات التي بنيت عام ٢٠١٢ [٤]، ولوضع هذه الزيادة في سياقها الإسرائيلي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن ثاني أعلى نسبة بناء في إسرائيل هي في منطقة الجنوب، وتصل إلى١٢٪، هذا فيما ســجل البناء في منطقة تل أبيب مثلا انخفاضا بنســبة ١٩٪ عن العام الذي ســبقه. تدلل هذه الإحصائيات على نظرة الحكومة الإســرائيلية للعملية السلمية. وفي هذا الســياق كتب آلوف بن محرر جريدة هآرتس بعيــد تأليف حكومة نتنياهو الثالثة أن لهذه الحكومة هدف واضح هو توســيع الاستيطان وتحقيق رؤية «مليون يهودي في يهودا والســامرة»الرقم السحري من شأنه أن يحبط تقســيم البلاد. ويضيف بن إلى أن الوزارات المهمة لتحقيق هذا الهدف: الأمن والإســكان أعطيت لمستوطنين يمينيين، هما: بوغي يعلون وأوري أرئيل، حيث لا يعتقد أنهم ســيدخلون هذه الوزارات من أجل تجميد الاستيطان، بل الدفع باتجاه تطبيق تقرير القاضي أدموند ليفي وبرنامج البيت اليهودي لضم مناطق «ج».[٥]

يتناســب تعاظم الاســتيطان طرديــا مع تآكل فرص حــل الدولتين، ويحمــل في طياته انعكاســات بعيدة الأمد، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى تصريحات باراك أوباما التي أدلى بها للصحافي جفري غولدبرغ عشــية زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للولايات المتحدة ولقاءه معه في ٢٠١٤/٣/٣، حيث قال إنه ســيخبر نتنياهو «أن

يتناسـب تعاظـم الاسـتيطان طرديـا مـع تـآكل فـرص حـل الدولتيـن، ويحمـل فـي طياتـه انعكاسات بعيدة الأمد.

الوقت الذي بقي لإسـرائيل للتوصل إلى اتفاق سـلمي مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتـين، أخـذ بالتناقص».[٦] وفيما يبـدو محاولة من أوباما للضغط علـى نتنياهو من أجـل القبول باتفاق الإطار الذي من المقرر أن يعرضـه وزير الخارجية جون كيري على الطرفين الفلسـطيني والإسـرائيلي، فإن هذا التصريح وما سـبقه من تصريحات لجون كيري خلال مؤتمر دافوس عن خطر المقاطعة في حال فشـل المبادرة التي يقودها، يحمل عـدة سـناريوهات من الممكن أن تنجم عن هذا الفشـل، بعضها قريـب الأمد وبعضها استراتيجي.

تسـعى إسـرائيل نحـو تفجيـر المفاوضـات على مواضيع تحظى بإجمـاع داخلـي إسـرائيلي وليس علـى مواضيـع خلافيـة، بهـذا المعنى سـيكون هدف إسـرائيل تفجيـر المفاوضات علـى موضوع «عـدم اعتـراف الفلسـطينيين بيهوديـة إسـرائيل»، وليـس على موضوع الاستيطان.

السيناريوهات الممكنة في حال فشل المفاوضات

تشـير عدة قراءات وتحليلات إلـى أن مهمة كيري لن تحقق على مـا يبدو الثمار المرجوة منهـا، وإلى أنـه على الرغم من اقتناع إسـرائيل بذلك فإنها اختـارت الانخراط بالمحادثات والظهور بمظهر الدولة التي تسـعى بجدية للتوصل إلى اتفاق، في مقابل السعي نحو تحميل الفلسطينيين لمسؤولية فشلها، وإظهارهم بمظهر الطرف الرافض للتسوية. وفي هذا الإطار لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن إسـرائيل تسـعى نحو تفجير المفاوضات على مواضيع تحظى بإجماع داخلي إسـرائيلي وليس على مواضيع خلافية، بهذا المعنى سـيكون هدف إسرائيل تفجير المفاوضات على موضوع «عدم اعتراف الفلسـطينيين بيهودية إسـرائيل»، وليس على موضوع الاستيطان. إذا نجحت القيادات الإسرائيلية في تحويل موضوع يهودية إسرائيل إلى صنو الاعتراف بحق الوجود لإسرائيل، وتداخل في ذهن الإسرائيلي مفهوم حق تقرير المصير لليهود مع حق وجود إسـرائيل كدولة يهودية، ووسـط إجماع شـبه كامل، سـتتوفر لنتنياهو مسـاحة أوسع لمناورة الفلسطينيين، فقد تحول اشتراط الاعتراف بيهودية إسرائيل إلى شرط تتبناه الولايات المتحدة، وتحول إلى قضية يلوح بها نتنياهو كل الوقت ليتهم الفلسطينيين بأنهم يرفضون حق اليهود في تقرير مصيرهم، وليقنع الإسـرائيليين بأنهم غير جادين بمسـعاهم للسـلام لأنهم لا يقبلون وجودهم، وفي الوقت ذاته استمر بتكثيف الاستيطان وبتغيير الوقائع على الأرض حيث حول الاستيطان خاصة والاحتلال عامة إلى قضية ثانوية لقد تحول موضوع الاعتراف بيهودية إسـرائيل أهم القضايا وإكثرها إلحاحا في خطاباته، ويعني هذا أن تفجير المفاوضات على هذا الموضوع سيشـكل بالنسـبة لنتنياهو مخرجا مريحا يظهره أمام شعبه بمظهر الحريص على مستقبل إسـرائيل، ويظهر الفلسطينيين بمظهر الرافضين للسلام. كما سيوفر له هذا دعما واسعا لمواجهة النتائج الدولية المترتبة عن فشل المفاوضات.

تـحـول الاعـتـراف بـيـهـودية إسرائيل إلى شرط تتبناه الولايات المتحدة، وتحول إلى قضية يلوح بها نتنياهو كل الوقت ليتهم الفلسطينيين بأنهم يرفضون حق اليهود في تقرير مصيرهم، وليقنع الإسرائيليين بأنهم غير جادين بمسعاهم للسلام لأنهم لا يقبلون وجودهم.

أما في حال تفجرت المفاوضات على قضايا أخرى كالسـيادة والحدود والاسـتيطان، وفي حال لم يتم تحميل الفلسـطينيين عبء إفشـالها، فتتوقع السيناريوهات الإسرائيلية عدة آثار،

أهمها طبعا احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة، وانهيار السلطة الفلسطينية واضطرار إسرائيل إلى أن تتحمل مسؤوليتها عن الاحتلال بشكل مباشر.

ويمكن أن نشير هنا إلى عدة احتمالات إضافية قد تترتب عن فشل المفاوضات كما تشير لها مصادر إسرائيلية مختلفة:

١. **ازدياد حملات المقاطعة ليس فقط بحق المستوطنات بل أيضا ضد إسرائيل**، وهو ما يعني دخول إسرائيل في مواجهة مع المجتمع المدني الدولي، وتحويل الصراع من قضية تهم بالأساس السياسة الرسمية للدول إلى قضيه شعبية. إن أكثر ما يقلق إسرائيل في هذا السيناريو هو تحول المقاطعة من فعل موجه ضد الاحتلال إلى مسار متسارع لنزع الشرعية عن دولة إسرائيل وما يشكله هذا من خطر «على المشروع» الصهيوني برمته، كما حدث مع الأبارتهايد في جنوب إفريقيا. تجدر الإشارة إلى أن تزايد نجاحات حملة المقاطعة في السنة الأخيرة وانضمام مؤسسات بنكية أوروبية إلى المقاطعة، وأكاديمية كبرى في الولايات المتحدة، وضع موضوع المقاطعة على أجندة الحكومة الإسرائيلية، وحوله إلى موضوع يحظى باهتمام إعلامي عالٍ، بعد أن كان مجرد خبر هامشي قبل عام ٢٠١٣.[٧] لا بد هنا أيضا من الإشارة إلى تحذير إسرائيل بشكل غير مباشر من المخاطر المترتبة، إذا لم يتم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، ففي تصريح له في مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط ٢٠١٤، قال كيري: «هنالك حملة متصاعدة لنزع الشرعية... والناس حساسة جدا لذلك... يتحدثون عن مقاطعة وأشياء من هذا القبيل... هل سيكون أفضل لنا إذا حدث ذلك؟».[٨] وقد أثار هذا التصريح موجة غضب من الحكومة الإسرائيلية وتصريحات مباشرة من وزراء إسرائيليين ضد كيري.

٢. **تدويل القضية الفلسطينية:** يقصد بذلك اتجاه الفلسطينيين للحصول على مزيد من العضوية في هيئات ومؤسسات دولية، والتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية من أجل ملاحقة القيادات الإسرائيلية من جهة، واستخدام الرافعة الدولية لكسر قوانين اللعبة الحالية من جهة أخرى، وهو ماقد يساهم في عزلة إسرائيل دولياً.

٣. **التوجه الإسرائيلي نحو فرض حل من طرف واحد**، يتم خلاله إعادة الانتشار إسرائيليا في الضفة وضم الكتل الاستيطانية ومناطق واسعة من مناطق «ج» والبقاء في الأغوار والقدس، وفق هذا السيناريو يتم الادعاء إسرائيليا أن الاحتلال انتهى، وأن مناطق السلطة هي بمثابة دولة، وذلك على غرار الانسحاب من جنوب لبنان أو غزة، وتلافيا لسيناريو حل الدولة الواحدة على اختلاف أشكاله، والذي يشكل في هذه المرحلة أحد أسباب القلق الإسرائيلي، وأحد السيناريوهات التي صارت تناقش بزخم كبير في دوائر البحث والأكاديميا الإسرائيلية.

في حال تفجرت المفاوضات على قضايا كالسيادة والحدود والاستيطان، وفي حال لم يتم تحميل الفلسطينيين عبء إفشالها، فتتوقع السيناريوهات الإسرائيلية عدة آثار، أهمها طبعا احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة، وانهيار السلطة الفلسطينية واضطرار إسرائيل إلى أن تتحمل مسؤوليتها عن الاحتلال بشكل مباشر.

أكثر ما يقلق إسرائيل في هذا السيناريو هو تحول المقاطعة من فعل موجه ضد الاحتلال إلى مسار متسارع لنزع الشرعية عن دولة إسرائيل.

التحولات الإقليمية واتفاقية جنيف بخصوص النووي الإيراني

هل تدخل إسرائيل في خارطة تحالفات جديدة؟

مرحليـــا، أفرزت التقلبـــات الإقليمية وحالة الهيجان التي تمر بهـــا دول الجوار إلى تراجع التهديدات الأمنية الرســـمية والتقليدية التي كانت تضعها إســـرائيل ضمن حســـاباتها، وإلى إعادة تقييم المخاطر الأمنية وجديتها في الدول المحيطة.

مـرحـلـيـا، أفـــرزت الـتـقـلـبـات الإقليمية وحالة الهيجان التي تمر بها دول الـجـوار إلـى تراجع الـتـهـديـدات الأمـنـيـة الرسمية والتقليدية التي كانت تضعها إسرائيل ضمن حساباتها، وإلى إعـادة تقييم المخاطر الأمنية وجديتها في الدول المحيطة.

أدى انزلاق سورية إلى حرب أهلية وتورط الجيش السوري في المواجهة الداخلية، إلى تفكيك التهديد الذي كان يشكله هذا الجيش (ولو نظريا) على الجبهة الشمالية، كما لم تشهد الجبهة الشـــمالية الحدودية مع ســـورية حتى الآن اختراقات ذات وزن من قبل الحركات «الجهادية» المنخرطة في الحرب الأهلية، في ذات الوقت تناقص تهديد اشـــتعال الجبهة الشمالية اللبنانية بعد انخراط حزب الله الفاعل في هذه الحرب.

علـــى صعيد آخر، أدت الإطاحة بحكم الإخوان المســـلمين في مصـــر إلى تفكيك المخاوف الإسرائيلية من حكمهم، وما كان من الممكن أن يترتب عنه استراتيجيا، ويشكل تعزز سياسات المؤسســـة المصرية الحاليـــة نحو عزل حماس ومحاصرتها أولا ومن ثـــم إعلانها حركة خارج القانون في بداية شـــهر آذار ثانيا، عاملا إضافيا في إضعاف التهديدات التي تمثلها الأخيرة على الأمن الإســـرائيلي وتقلل فرص مناورتها . فيما يشـــكل ما بذلته وتبذله المؤسسة المصرية العسكرية في سيناء من جهود لمحاربة الحركات الجهادية والتكفيرية، في المحصلة، عاملا مهما في احتواء المخاطر التي تشـــكلها هذه الحركات على الاســـتقرار والأمن الاســـرائيليين، وذلك على الرغم من تزايد العمليات التي تنطلق من ســـيناء باتجاه جنوب إســـرائيل، خاصة إطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه إيلات.

ورغـــم حالة الهدوء المرحلي هذه، والارتياح الإســـرائيلي من عدم تمخض الاضطرابات عن تهديدات فعلية، فإن إســـرائيل تراقب بقلق كبير التطورات التي تعصف بدول الجوار، خاصة ســـورية، إذ صارت تعتبر أن ســـورية تتحول إلى عش للحركات الجهادية والتكفيرية التي من شـــأنها أن تحول سلاحها في اللحظة المناسبة باتجاه إســـرائيل، من هنا فإن إسرائيل التي كانت ترغب في البداية بسقوط نظام بشار من إجل إضعاف المحور الإيراني، لم تعد متأكدة ما إذا كان هذا السقوط سيصب بالضرورة في صالحها، الأكيد الوحيد هو أن عشرات الجرحى الســـوريين تعالجوا ويتعالجون في المستشـــفيات الإسرائيلية، وأن إســـرائيل برئاسة نتنياهو تستثمر هذه المساعدات من أجل تقديم صورة إنسانية لها تضعها في مواجهة الشرق المظلم، الذي تجسده الحرب الأهلية في سورية .

أدت الإطاحـة بحكـم الإخـوان المسلمين في مصر إلى تفكيك المخـاوف الإسـرائيلية مـن حكمهم، وما كان من الممكن أن يترتب عنه استراتيجيا.

وفي ظل تحول ســـورية إلى ســـاحة مواجهة بـــين قوى إقليمية ودوليـــة ومحلية مختلفة، وتحولها فعليا من لاعب إقليمي إلى ملعب إقليمي تتصارع فيه قوى شـــتى من أجل ضمان

مصالحهـا، في ظل ذلك يأتي اتفاق جنيـف (٥+١) بخصوص النووي الإيراني ليعيد خلط الأوراق ويرتب خارطة التحالفات الإقليمية من جديد، حيث لم تعد إسرائيل في هذا السياق الدولة الوحيدة التي تقف في مواجهة اتفاق سياسي مع إيران، بل دخلت في اصطفاف مع دول خليجية على رأسـها السـعودية، ما يزيد من إمكانيات مقايضة حل المسألة الإيرانية بالمسـألة الفلسـطينية . يشار هنا إلى أن إسـرائيل ما زات تضع الخطر الإيراني النووي على رأس المخاطر الوجودية التي تتهددها، وما زال بنيامين نتنياهو يحرص على التكلم عن هذا الخطر في مسـتهل كل خطاباته الدولية، فيما يضع عادة الملف الفلسـطيني في مكان ثانوي له.

وفيما عدا هذه التغيرات والسيناريوهات، فقد رصدت المحاور المختلفة تغيرات أثرت على صياغة المشهد الإسرائيلي، على النحو التالي:

رغم حالة الهدوء المرحلي هذه، والارتياح الإسرائيلي من عدم تمخض الاضطرابات عن تهديدات فعلية، فإن إسرائيل تراقب بقلق كبير التطورات التي تعصف بدول الجوار، خاصة سورية، إذ صارت تعتبر أن سورية تتحول إلى عش للحركات الجهادية والتكفيرية التي من شأنها أن تحول سلاحها في اللحظة المناسبة باتجاه إسرائيل.

مشهد العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية

تشـهد عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين انتعاشاً مهما لم تشهده منذ مفاوضات كامب ديفيد. وقد شـكل نجاح وزير الخارجيـة الأميركي الجديد في إحضار الطرفـين إلى طاولة واحدة ليتفاوضا، أهم تطورات عام ٢٠١٣. وقد تميزت اسـتراتيجية الحكومة الإسـرائيلية خـلال العام المنصرم بالكثير من الحديث عن السـلام دون التقدم خطوة واحدة للأمام.

وانطلقـت إسـتراتيجية نتنياهو في التعامـل مع ملف المفاوضات مـن الحاجة لتقليل الخسـائر السياسية جراء أي عواصف قد تفد من واشنطن وأوروبا ومن داخل حكومته، ومحاولـة جعل الطرف الآخر هو الخاسـر. تعني ترجمة ذلك على أرض الواقع مشـاركة إسـرائيل في المفاوضات دون أن تفاوض بشـكل حقيقي، وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المواقف، وأهمها:

١. ضرورة عدم الظهور كمعطل لعملية التفاوض.
٢. التسـريع في فـرض حقائق على الأرض تعزز مواقف إسـرائيل التفاوضية دون المساس بشكل قاس بعملية المفاوضات.
٣. تحويل المطالب الجوهرية الإسرائيلية الخلافية إلى حالة- مطلب اعتيادي لا يخلف ردود فعل عالمية وفلسطينية حادة، بالتوازي لمواقف علنية تسعى لكسب الرأي العام المحلي والدولي. مثلاً لم يحظ المطلب الإسـرائيلي بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهوديـة الدولة بالاهتمام الذي حظي به حين طرح أول مرة، كونه تحول إلى جزء مـن النقاش الذي يديره الوزير كيري، وتحول إلى طلب مقبول على كيري بطريقة

يأتي اتفاق جنيف (٥+١) بخصوص النووي الإيراني ليعيد خلط الأوراق ويرتب خارطة التحالفات الإقليمية من جديد.

أو بأخرى. ينسحب الأمر ذاته على المطالبة بالاحتفاظ بتواجد عسكري في منطقة الأغـوار الذي صار جـزءاً من الطروحات الأميركية لمسـتقبل الحلّ. يعتمد مبدأ المبادأة على «هجوم المواقف» ما يجعل هذه المواقف «ورقة بيضاء» للنقاش.

ورغم أن مهلة الشهور التسعة التي طلبها كيري شارفت على الانتهاء، ومن المبكر الحكم على مستقبل الأسابيع الأخيرة المتبقية من عمر هذه المهلة، بيد أنه ليس من المبكر الظن بأن ثمة عقبات كثيرة في الطريق، وأن الجسـر المعلق الذي يسير عليه كيري ربما ينهار فجأة. وعلى أغلب الظن أن يتم تمديد هذه الفترة، لكي لا تفشـل المفاوضات وتنتهي مهمة كيري، ولكي لا يتهم أحد بإفشـالها ويتحمل مسؤولية ذلك. إن ما بدأ كمجرد محاولات أو محاولة أخرى بالنسـبة للنخبة السياسـية الإسرائيلية تحول إلى تحدٍ وأسـئلة يجب الإجابة عنها سـيما بعد تقديم كيري لمقترحه الذي بات يعرف باتفاق الإطار. ويميل التحليل الذي قدمه هذا الفصل للقول إن ما طرحه كيري أقرب لوجهة النظر الإسـرائيلية في قضايا الخلاف، لكنـه لن يجد آذاناً صاغية في الحكومة الإسـرائيلية خاصة مـع التركيبة الائتلافية وعدم مقدرة نتنياهو غير المؤمن بالحلّ أصلا، على إقناع حلفائه بالحل على طريقة جون كيري.

انطلقـت إسـتراتيجية نتنياهـو في التعامل مع ملف المفاوضات مـن الحاجـة لتقليـل الخسـائر السياسـية جـراء أي عواصـف قد تفـد مـن واشـنطن وأوروبا ومن داخـل حكومتـه، ومحاولة جعل الطرف الآخر هو الخاسر.

المشهد السياسي- الحزبي

تتفـق تحليلات كثيرة على أنه مع مرور أول عـام على حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة فإن الملامح العامة لحصيلة السياسة التي ينتهجها تتمثل في ثلاثة عناوين عريضة: أولاً، التصدي للبرنامج النووي الإيراني؛ ثانياً، انتهاج سياسة الاقتصاد الحرّ؛ ثالثاً، تعزيز قوة إسرائيل العسكرية وتحصيناتها الأمنية.

ويشير بعض هذه التحليلات إلى أن ما يحوم فوق هذه العناوين العريضة الثلاثة هو إصرار نتنياهو على انتزاع اعتراف بإسـرائيل كدولة قومية للشـعب اليهـودي من خلال الدعم الذي يحظـى به لهذا المطلب من جانب الإدارة الأميركية الحالية، وذلك بموازاة القيام بممارسـات متعددة تحافظ على الطابع اليهودي لإسرائيل حتى لو جاءت متضادة مع طابعها الديمقراطي.

ويضاف إلى ذلك كله قراره تأييد حل «دولتين لشـعبين» في سياق خطاب بار إيلان الأول (في حزيران ٢٠٠٩) والذي يهدف أكثر شـيء إلى الحفاظ على الطابع اليهودي لإسـرائيل، والتنائي عما يسميه «خطر نشوء دولة ثنائية القومية» ونزع فتيل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وأكد مقربون من نتنياهو أن أكثر ما كان يوجهه لدى عودته إلى منصب رئيس الحكومة هو أن يشـكل كابحاً لما أسموه «التنازلات» التي قدمها اثنان من أسلافه في هذا المنصب، هما إيهود باراك وإيهود أولمرت، للفلسـطينيين خلال المفاوضات التي أجريت مع إسـرائيل في أثناء ولايتيهما.

قاربـت مهلـة الشـهور التسـعة التي طلبهـا كيري علـى الانتهاء، ومن المبكر الحكم على مستقبل الأسـابيع الأخيـرة المتبقيـة مـن عمر هـذه المهلـة، بيد أنـه ليس من المبكر الظن بـأن ثمة عقبات كثيـرة فـي الطريـق، وأن الجسـر المعلـق الـذي يسـير عليـه كيري ربما ينهار فجأة.

وأشـــار هؤلاء إلى أن من حُسن حظ نتنياهو أن «الوسيط» الأميركي متمسك بالقاعدة التي وضعها باراك في مفاوضات كامب ديفيد [تموز ٢٠٠٠] القائلة بأن «لا شـــيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شـــيء». وأضافـــوا أن نتنياهو لم يكن مضطراً إلى بدء المفاوضـــات من المـــكان الذي توقف عنده أولمرت، وليس هذا فحســـب، بل وأكثر من ذلك وضع أمام الفلســـطينيين مطالب جديدة في مقدمها الاعتراف بإســـرائيل بصفتها الدولة القومية للشـــعب اليهودي. كما أن مطالبته بالســـيادة الإســـرائيلية طويلة الأمد على غور الأردن لم تكن واردة في الاقتراح الذي قدمه أولمرت إلى الرئيس محمود عباس.

ويتـــرأس بنيامين نتنياهو الآن حكومة أكثر تطرفاً من حكومته الســـابقة. وهذا الأمر ناجم من جهة عن تركيبتها العامة ومن جهة أخرى عن ازدياد نفوذ العناصر اليمينية المتطرفة داخل حزب الليكود.

وينعكس هذا الواقع على المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي من خلال الدفع قدماً بالمزيد من مشاريع القوانين والمبادرات الرامية إلى ترسيخ الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها.

تجدر الإشـــارة هنا إلى أن إســـرائيل أحيت يوم ١٦ نيســـان ٢٠١٣ ذكرى مرور ٦٥ عاماً على قيامهـــا. وقررت الحكومة أن يكون الموضوع المركزي لهذه الذكرى هو «الميراث القومـــي»، وذلك بهدف «تعظيم كنوز الثقافة القومية وإكســـابها وحفظها للأجيال المقبلة» (وفقاً لقرار الحكومة الإسرائيلية يوم ٢ كانون الثاني ٢٠١٣).

مع مرور أول عام على حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة فإن الملامح العامة لحصيلة السياسة التي ينتهجها تتمثل في ثلاثة عناوين عريضة: أولاً، التصدي للبرنامج النووي الإيراني؛ ثانياً، انتهاج سياسة الاقتصاد الحرّ؛ ثالثاً، تعزيز قوة إسرائيل العسكرية وتحصيناتها الأمنية.

العلاقات الخارجية

إضافة إلى الانشـــغال بالملف الإيراني كما أوضحنا أعلاه، ومحاولات الضغط من أجل إفشـــاله قبيل توقيعه، ثم محاولة الاســـتفادة لاحقا منه، فقد تأثرت إســـرائيل أيضاً بعدة عوامـــل دولية أخرى. فقد دخلت العلاقـــات الأوروبية الإســـرائيلية مرحلة تصعيد أخرى، وذلك بســـبب ازدياد أصوات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل، وتصعيد الاتحاد الأوروبي من إجراءاته ضد المستوطنات والسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويشكل ذلك اســـتمرارا للنهـــج الأوروبي الذي يؤمن بحـــل الدولتين، ويدفع بهـــذا الحلّ ويرى في المســـتوطنات والسياسات الاستيطانية العائق الأساسي أمام إنجازه، ونتوقع تصعيدا في العلاقات الأوروبية الإســـرائيلية كلما اعتقد الاتحاد الأوروبي أن السياســـات الإسرائيلية تهدد حلّ الدولتين.

وشـــهد هذا العام تباينا كبيرا في وجهات النظر بين أميركا وإســـرائيل في الكثير من القضايا، فعلى المســـتوى العام إســـرائيل غير راضية عن الانسحاب الأميركي التدريجي

أكد مقربون من نتنياهو أن أكثر ما كان يوجهه لدى عودته إلى منصب رئيس الحكومة هو أن يشكل كابحاً لما أسموه «التنازلات» التي قدمها اثنان من أسلافه في هذا المنصب، هما إيهود باراك وإيهود أولمرت، للفلسطينيين خلال المفاوضات التي أجريت مع إسرائيل في أثناء ولايتيهما.

من الشرق الأوسط، كما أنها منزعجة من الرد الأميركي على استعمال السلاح الكيماوي الســوري، ليس لذات الموضوع، بل لأنه كشف مستوى جدية الولايات المتحدة في الوقوف على خطوطها الحمراء، وذلك على الرغم من أن النتيجة كانت في النهاية تفكيك ســلاح ســورية الكيماوي، والذي عزز موقع إســرائيل الاستراتيجي في المنطقة، وهنالك الخلاف الكبير في الموضوع الإيراني والفلسطيني.

دخلت العلاقات الأوروبية الإسرائيلية مرحلة تصعيد أخرى، وذلك بسبب ازدياد أصوات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل، وتصعيد الاتحاد الأوروبي من إجراءاته ضد المستوطنات والسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

اســتمرت إســرائيل هذا العام في التعاطي مع المشهد الإقليمي من خلال المنظار الأمني بالأساس، وذلك أن الانعكاس المباشر على إسرائيل سيكون على المدى القصير انعكاسا أمنيا، ولا تغفل إسرائيل الأبعاد الإستراتيجية للتغيرات الإقليمية، لذلك بات الموقف الإسرائيلي أكثر غموضا بالنسبة للمشهد السوري، وللدقة لم يعد هنالك إجماع استراتيجي حوله، لذلك تفضل إسرائيل التعاطي مع هذا الملف حاليا من خلال المنظار الأمني، ووضع الخطوط الحمراء.

استمرت إسرائيل في تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الصاعدة وخاصة الصين، مــن خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بــين البلدين، على الرغم من اختلاف وجهات النظر السياســية بينهما، واســتمرت إســرائيل في الحفاظ علــى العلاقات مع روســيا رغم موقف الأخيرة من الملف الإيراني، وبــدأ هنالك انفراج في العلاقات التركية الإسرائيلية، ولكن يسوده التوتر. ويمكن القول إن الأحداث الإقليمية تلعب دورا كبيرا في إعادة رســم السياسة الخارجية الإسرائيلية مع هذه الدول، وذلك للمصالح المشتركة التي تجمعها بالنسبة لتقييم المشهد الإقليمي، وخاصة السوري، أكثر من تلك التي تفرقها.

المشهد الأمني-العسكري

تجمع التقديرات والقراءات المختلفة لعام ٢٠١٣، على أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بــات أفضل وازداد توطداً، وذلك على خلفيــة تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك.

استمرت إسرائيل هذا العام في التعاطي مع المشهد الإقليمي من خلال المنظار الأمني بالأساس، وذلك أن الانعكاس المباشر على إسرائيل سيكون على المدى القصير انعكاسا أمنيا، ولا تغفل إسرائيل الأبعاد الإستراتيجية للتغيرات الإقليمية.

ولعل أبرز دوافع توصيف الوضع الاســتراتيجي بأفضل، هو مراهنات إســرائيل على عنصر الزمن، والســعي نحو توســيع الهوة في ميزان القوى العســكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إســرائيل والدول العربية. فالمؤسســة العسكرية تسعى إلى تفوق عسكري نوعي يمنع أي إمكانية مستقبلية لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في اســتمرار حالة الاضطراب والتناحر والتراجع على الصعد العســكرية والاقتصادية والتراص الوطني في العالم العربي.

ما زالت إيران تعتبر، وفق التقديرات الاســتخبارية الإسرائيلية، العدو رقم واحد، بما

تمتلكه من قدرات عسكرية، وقرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف تجاه إسرائيل. وأن إيران لن تخرق اتفاق جنيف الذي وقعته مع دول ٥+١، وتالياً سوف يكون برنامجها النووي في حالة جمود. ومن المستبعد قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية في المنظور القريب.

على الصعيد المصري شكلت التحولات الكبيرة التي عاشتها مصر في العامين السابقين فرصة للإسرائيليين لإعادة دراسة معطيات الواقع على أسس جديدة. ورغم القلق والمخاوف من التوجهات الجديدة المستندة بأشكال مختلفة إلى زخم جماهيري أو إلى انتخابات ديمقراطية، فإن عددا من أصحاب الرأي والقرار في إسرائيل توصلوا إلى القناعة بأن تغيير وجهة السياسة المصرية ليس قريبا. فهذه السفينة الثقيلة والكبيرة تحتاج إلى مسافة أطول من غيرها لتشهد تغييرا يغدو ملموسا على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالموقف الإسرائيلي ليس ببعيد عن الطرح أن إسرائيل تريد قيادة قوية في مصر، وهي لمست قدرة الحكومة الحالية على ضبط الأمور، وهناك تعاون أمني في المرحلة الحالية بين مصر وإسرائيل.

في سياق الأزمة السورية، تبددت نهائياً التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام الرئيس بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، مع تعزيز لوضع جيش النظام ميدانياً في مواقع عديدة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الغربية والإسرائيلية متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة عام ٢٠١٣ يتوقع الغرق العميق والمستمر لسورية في حالة الفوضى. من البديهي، أن إسرائيل تجد الوضع القائم حالياً في سورية يصبّ في مصلحتها، رغم عدم اعترافها بذلك علناً، لانه يتيح أولاً شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط. كما يعني ثانيا اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران.

وفيما يخص القضية الفلسطينية، تعتقد حكومة إسرائيل اليمينية أن «الربيع العربي» يضع القضية الفلسطينية وحلّها على الهامش من ناحية العالم العربي – شعبياً ورسمياً، فيما لا يؤمن الجيش الإسرائيلي بأن الضفة الغربية ستشتعل في هذه السنة كما حدث في الانتفاضتين اللتين عرفناهما. رغم الاستعدادات الدائمة لأوضاع متطرفة قد تتدهور إلى هبة شعبية. ليس عند الجيش الإسرائيلي الآن أي خطط لزيادة القوات في الضفة في ٢٠١٤. بالعكس، إن عدد القوات في الضفة سيقل بقدر ما بسبب محدودية الميزانية.

تجمع التقديرات والقراءات المختلفة لعام ٢٠١٣، على أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بات أفضل وازداد توطداً، وذلك على خلفية تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعاً لذلك..

ما زالت إيران تعتبر، وفق التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية، العدو رقم واحد، بما تمتلكه من قدرات عسكرية، وقرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف تجاه إسرائيل.

المشهد الاقتصادي

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة نموًا في الناتج المحلي الإجمالي، واستطاع أن يواجه الأزمة المالية العالمية بنجاح أكبر من الدول الأوروبية، حيث بلغ معدل النمو السنوي منذ بداية العام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢: ٤,٤٪ مقابل ٠,٣٪ في دول الاتحاد الأوروبي[٩].

ولكن العام ٢٠١٢ انتهى في ظل عدم وجود ميزانية للدولة، وبإجراء انتخابات برلمانية في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ ، إضافة إلى الإعلان عن استقالة محافظ بنك إسرائيل في الربع الثاني لسنة ٢٠١٣ ، وزيادة في نسبة العجز في الميزانية وتوقعات في عجز سيتنامى في السنوات المقبلة، فيما سيتولى قادة جدد مهمة قيادة المركب الاقتصادي الكلي في إسرائيل، وستبدأ ثروة الغاز الطبيعية الجديدة التي استثمرت في استخراجها سنوات عدة في ضخ عائداتها في الربع الثاني لعام ٢٠١٣.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة نموًا في الناتج المحلي الإجمالي، واستطاع أن يواجه الأزمة المالية العالمية بنجاح أكبر من الدول الأوروبية، حيث بلغ معدل النمو السنوي منذ بداية العام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢: ٤,٤٪ مقابل ٠,٣٪ في دول الاتحاد الأوروبي.

المشهد الاجتماعي

تؤكد مؤشرات مختلفة أنه لم يطرأ على الطبقة الوسطى، خلال السنة الحاليّة، أي تطور يخرج عن قاعدة التراجع الذي شهدته في العقدين الأخيرين، كما أن هنالك ارتفاعا في مستوى التفاوت الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

تحتل إسرائيل موقعًا سباقًا على سُلم تدريج الفوارق الاجتماعية والفقر بين دول الغرب التي تقارن إسرائيل نفسها بها. تقوم الحكومة الإسرائيليّة أحيانًا ببعض الخطوات التجميلية هنا أو هناك، ولكن ذلك لا ينجح في ردم الفجوات.

ويُجمع محللون اقتصاديون من المعارضين للتوجّه النيوليبرالي أنّ الفجوات الاقتصاديّة وغياب المساواة وصلا في بعض الدول، وبضمنها إسرائيل، إلى مستوى عالٍ بحيث أصبحا يهددان سيرورة النمو، والتماسك الاجتماعي ويؤديان إلى ارتفاع حدة التوتر الاقتصادي، الذي يُضاف إلى التوترات الناجمة عن تصدّعات أخرى مزمنة في المجتمع الإسرائيليّ، وهذا بدوره يهدّد الاستقرار السياسي الإسرائيلي. ولعل خروج الآلاف إلى الشوارع للاحتجاج في السنوات الأخيرة، في إسرائيل وغيرها من المجتمعات والتي تعاني من احتدام في درجات الاستقطاب، مع إعلانها عن الاستعداد لتصعيد أنماط الاحتجاج حتى ممارسة العنف، دليل على تأثير تعمّق الفجوات.

تؤكد مؤشرات مختلفة أنه لم يطرأ على الطبقة الوسطى، خلال السنة الحاليّة، أي تطور يخرج عن قاعدة التراجع الذي شهدته في العقدين الأخيرين، كما أن هنالك ارتفاعا في مستوى التفاوت الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

مشهد «الفلسطينيون في إسرائيل»

شــكلت انتخابات الســلطات المحلية في تشــرين الثاني ٢٠١٣، إضافة إلى التصدي لمخطط برافر، أحداثا مهمة في الســاحة الفلسطينية في إسرائيل. على صعيد انتخابات السلطات المحلية سجل بعض التراجع في الحضور السياسي والحزبي في هذه الانتخابات لصالح قوائم أكثر محلّية وذات طابع غير سياسي.

بالمقابل ســجل التصدي لمخطط برافر بعض النجاح من حيــث غزارة وكثافة عمليات الاحتجاج التي عمّت جميع قطاعات الشــعب الفلســطيني في الداخل، ومن حيث قدرتها على الوصول إلى الإعلام الدولي والهيئات الدولية.

على صعيد آخر رصد التقرير تغيرات في عمق المجتمع الفلسطيني من شأنها أن تؤثر علــى تطوره ووجهته، وتوقف عنــد الأثر الذي أحدثه دخول الجمعيات الأهلية على العمل السياسي سلبًا وإيجابًا. وانتهى التقرير بتقديم رصد أوّلي للحراك الفني والثقافي والذي بدون شــك قد بدأ يأخذ مســاحة أكبر في حياة الفلســطينيين في الداخل، ولعلّ في ذلك إشارة لعافية معيّنة لدى هذا المجتمع.

تحتل إسرائيل موقعًا سباقًا على سُلم تدريج الفوارق الاجتماعية والفقر بين دول الغرب التي تقارن إسرائيل نفسها بها.

شكلت انتخابات السلطات المحلية في تشرين الثاني ٢٠١٣، إضافة إلى التصدي لمخطط برافر، أحداثا مهمة في الساحة الفلسطينية في إسرائيل.

الهوامش

١ دنيس روس، «إسـرائيل وأميركا ومنطقة الشرق الأوسط الهائجة»، المرصد السياسي ٢٢٠٧، الجزء الثاني، ٢٠١٤/٢/١٢، على الرابط التالي: http://bit.ly/1iDjlPk (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٢).

٢ خطاب رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو خلال مؤتمر «رؤية إسـرائيل للعام ٢٠٢٠» الذي عقد بمبادرة مركز بيغن – السـادات للأبحاث الاسـتراتيجية التابع لجامعة بار إيلان في ٢٠١٣/١٠/٦ وعرف باسم «خطاب بار إيلان– ٢»، على الرابط التالي: http://bit.ly/1nRSYbI (آخر مشاهدة 2014/10/30).

٣ يستخدم نتنياهو كلمة «توفس»بالعبرية، والتي تعني يضع يده أو يمسك أو يحتل.

٤ انظـر/ي: دائـرة الإحصاء المركزية، خبر صحافي، بدء البناء وإنهاء البناء في عام ٢٠١٣، تاريخ النشـر ٢٠١٤/٣/٣ ، على الرابط التالي: http://bit.ly/1kkXPR5 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٣).

٥ ألـوف بن، «حكومة المليـون»، **هآرتـس**، ٢٠١٣/٠٣/١١، على الرابط التالـي: http://bit.ly/1ft338j (آخر مشاهدة ٢٠١٣/١٢/٣).

٦ براك ربيد، «أوباما سـأقول لنتنياهو إن وقت إسرائيل للوصول إلى حل يتناقص»، **هآرتس**، ٢٠١٤/٣/٢. على الرابط التالي : http://bit.ly/1lZnHoM (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٣).

٧ للمزيد عن تزايد المخاوف الإسرائيلية من حملات المقاطعة انظر خلدون البرغوثي، حملة المقاطعة : أسباب توجس إسـرائيل، تقرير خاص، ٢٠١٤/٣/٢. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، متوفر على الرابط التالي: http://bit.ly/N9nGzf (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/١٠).

٨ مارك هيلر، «مقاطعة، سـحب استثمارات وعقوبات، كيف يمكن التصدي للتهديد»، مباط عال، العدد ٥١٦، ٢٠١٤، ص: ١–٢؟، وأنظـر أيضا: Efraim Inbar, «The Boycott Mirage», Perspectives Paper, No. 237, Ramat Gan: Begin-Sadat for Strategic Center, 2014. Available at: http://bit.ly/1nm5LGu (آخـر مشـاهدة ٢٠١٤/٣/١٠).

٩ دائرة الإحصاء المركزية (٢٠١٣): الكتاب السـنوي الإحصائي والحسابات القومية http://www.cbs.gov.il/reader/ Available at (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/١٠).